17 March 2010
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
الجمعية العامة

يشرفني أن أرفق طياً لعلكم رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ واردة من رئيس
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة القاضي باتريك روبنسون (انظر المرفق).

وفي هذه الرسالة، يلتمس السيد روبنسون الإذن للقاضيين المخصصين كيمبرلي
بروست (كندا) وأولي بيورن ستول (النرويج) بأن يواصل العمل في المحكمة الدولية حتى
آخر أيار/مايو ٢٠١٠، لئتمكنا من الانتهاء من البت في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش
وآخرون.

وكان مجلس الأمن قد قرر، في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩، أن يتم القاضيان كيمبرلي بروست وأولي بيورن ستول قضية بوبوفيتش،
رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأحاط المجلس أيضاً علماً
باعترام المحكمة الجنائية الدولية إتمام القضية قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. ويقول الرئيس
روبنسون إنه نظراً لعوامل غير متوقعة تتصل بحجم قضية بوبوفيتش ومدى تعقدها، فقد
أرجئ إتمام قضية بوبوفيتش إلى نهاية أيار/مايو ٢٠١٠.



وبناء على ما تقدم، فمن الضروري الحصول على موافقة كل من مجلس الأمن باعتبارها الهيئة الأم للمحكمة الدولية، والجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التي تنتخب قضاؤها، ليتسنى للقاضيين بروس وستول إتمام قضية بوفيتش، رغم انتهاء فترة ولايتهما. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء الجمعية العامة على رسالة الرئيس روبنسون.

(توقيع) بان كي - مون

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يشرفني أن أشير إلى الجلسة العامة ١١٦ من دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي تم فيها انتخاب ٢٧ قاضياً مخصصاً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لولاية مدتها أربع سنوات، وأشير أيضاً إلى القرارات ١٨٣٧ (٢٠٠٨)، و ١٨٧٧ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٠ (٢٠٠٩) التي اتخذها مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على التوالي.

فقد قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩)، أن يتم القاضيان كيمبرلي بروست (كندا) وأولي بيورن ستول (النرويج) قضية بوبوفيتش وآخرون، رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأحاط المجلس أيضاً علماً باعترام المحكمة الدولية إتمام القضية قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. وأود أن أبلغكم بهذه الرسالة أنه، نظراً لعوامل غير متوقعة تتصل بحجم قضية بوبوفيتش وآخرون ومدى تعقدها، فقد أرجئ إصدار الحكم ولن يُنطق به قبل نهاية أيار/مايو ٢٠١٠.

وبناء عليه، فقد بات من الضروري التماس تمديد لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٠٠ (٢٠٠٩) لتمديد ولايتي القاضيين بروست وستول، كي يتسنى لهما إتمام مهمتهما في هذه القضية ويتمكنا من مواصلة العمل إلى ما بعد مجموع فترة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكرراً ثانياً من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وبات من الضروري أيضاً التماس تمديد لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٠٠ (٢٠٠٩) لأن المحكمة الدولية ستواصل الاحتفاظ بعدد كلي من القضاة المخصصين يتجاوز الحد القانوني إلى غاية إصدار الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرون.

وأرجو ممتناً إطلاع مجلس الأمن على هذه المسائل على وجه الاستعجال.

(توقيع) باتريك روبنسون

الرئيس